غرشون شافير[1]

ماضي وحاضر اللامساواة في إسرائيل[2]

يكشف مسح الأوضاع الاجتماعية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ وحتى هذا التاريخ عن تحول بنيوي جذري وتوسع اقتصادي هائل بالتزاوج مع عدم مساواة متنامٍ. فإسرائيل التي اعتادت على أن تكون محسوبة ضمن فئة بلدان الديمقراطية الاجتماعية، تبنت عموماً منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين العديد من الممارسات والرطانة الاقتصادية الأنجلو-ساكسونية عن موديل السوق الحر. وفي حين أن إسرائيل هي من أكثر الدول استفادة من حقبة العولمة الاقتصادية، وبأن دخل الفرد فيها كان هو الأكثر زيادة بشكل ملموس في العقد والنصف الأخيرين، فإن هذا التغير قد ترافق مع ارتفاع في عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين تدهورت أوضاعهم إلى ما دون خط الفقر، وإلى ضعف أكثر للاتحادات العمالية، واستجلاب مفاجيء لنسبة عالية من العمالة الأجنبية. وحيث أن تراث الديمقراطية الاجتماعية الإسرائيلية هو في حالة بالية، فإن هناك محاولات متقطعة لزيادة او رفع مستوى المعيشة للأسر ذات الدخل المتدني، وبالنتيجة، هناك صراع عنيف ومتواصل بين أبطال النمو الاقتصادي والمدافعين عن المعوزين.

في هذا المسح، سألقي الضوء على هذه التحولات في الظروف الاجتماعية الإسرائيلية بطريقتين: باختبار المعايير العامة في المساواة والفقر، و، إضافة إلى ذلك، بالتركيز على التغير في المواطنة الاجتماعية. وحيث أن اللامساواة والفقر قد اصطلح على قبول مؤشراتها عموماً مما سمح بمقارنات مباشرة بشكل أكبر بين إسرائيل ومجتمعات أخرى، فإن فهماً للملامح المميزة لظروف المجتمع الإسرائيلي تتطلب أدوات مختلفة. لذا، فإنني اقترح استخدام أو توظيف مفهوم مارشال في "المواطنة الاجتماعية" الذي عبر عنه مارشال نفسه بشكل من التسامح ليسميه "الحق في المشاركة بالكامل في التراث الاجتماعي والحياة حياة حضارية تكون طبقاً للمستويات السائدة في المجتمع" (مارشال: ١٩٧٣، ص ٧٢). بكلمة أخرى، سأحاول تتبع مسار الاهتمام الإسرائيلي باتجاه عضوية منصفة مستخدماً لأجل ذلك مفهوم مارشال.

[1] أستاذ علم الاجتماع، جامعة كاليفورنيا، سان دييغو

[2] ترجمة د. عادل سمارة

١- حقوق المواطنة الاجتماعية

لتسهيل الهجرة والاستيعاب للمهاجرين القادمين من يهود أوروبا الشرقية واستعمارهم لفلسطين، كانت المنظمة الصهيونية العالمية (١٨٩٧) قد لجأت إلى دعم المهاجرين المستوطنين. وإلى جانب كون المنظمة الصهيونية العالمية قد جندت "رأسمال قومي" من داعمي الصهيونية في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، فقد أنشأ العمال اليهود العام ١٩٢٠ الهستدروت (الإتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين). ومنذ تأسيسها، كانت الهستدروت مثابة حالة مؤسسة دولانية مبكرة تعمل لصالح أعضائها "المواطنين" الذين يستحقون مختلف الخدمات، كالصحة، والتعليم والإسكان والتقاعد، وفوق كل هذا، العمالة. وبفضل (hityashvut ovedet) حركة الاستيطان العمالي تمكن العمال اليهود من أن يكونوا رواداً في الحركة القومية، وبهذا، كانوا المستفيدين من حقوق المواطنة الاجتماعية. هذه الحقوق المتجسدة في شبكة تعاون مؤسساتية عامة.

لقد حرر توفير هذه الخدمات الهستدروت من الحاجة إلى تجنيد وتنظيم العمال في أماكن عملهم ومن أن تكون اتحاداً عمالياً كالمألوف. فبيانات عضوية الهستدروت عادة تتجاوز عدد العاملين بأجر في الاقتصاد. فهي تقدم خدمات ليس فقط إلى أعضائها اليهود وحسب، ولكن كذلك إلى جماعات أخرى من السكان اليهود: العاملين الأسريين، العاطلين، العاملين المستقلين، المتقاعدين، وأعضاء التعاونيات، وبعد العام ١٩٥٧ أخذت تخدم أعداداً متزايدة من المواطنين الفلسطينيين بإسرائيل كذلك.

لم يتراجع دور الهستدروت مع تأسيس إسرائيل كدولة، فقد ظل حجم اقتصاد الهستدروت معتبراً : فحتى الفترة من ١٩٦٠-٦٨ على سبيل المثال، امتلكت الهستدروت مشاريع تشغل ما نسبته ٢٤٪ من قوة العمل، وتنتج ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب قطاع الدولة الذي ينتج ٢٤٪. ولكي يتم ضمان أداء مناسب لسوق العمل بالرغم من حقيقة أن الهستدروت لم تكن اتحاداً عمالياً عادياً، فقد زودتها الدولة بآلية قانونية قوية: أي صلاحيات واسعة النطاق (tzav harchava). ومثل هذه الأوامر طالما تُوقع من وزير العمل، فإنها تجعل شروط وأجور العمال (بما فيها رفع مستوى المعيشة، ساعات العمل والإجازات، الحد الأدنى للأجور) مسألة تفاوض بين الهستدروت ومكتب التشغيل للتنسيق الذي يلزم كافة المشغِّلين وبالتالي يفيد مختلف العمال ويضيِّق الفجوات التي قد تقود إلى توترات داخلية في صفوفهم. (غرينبرغ و شافير ٢٠٠٠، ص ص ١٠٥).

ظلت الهستدروت في تحالف مع مؤسسات الدولة طوال فترة كونها في أيدي حزب العمل. كما تحالفت بالطبع حكومات حزب العمل مع الهستدروت ودعمت مشاريعها الاقتصادية وخدماتها الاجتماعية. فأولاً ، وقبل كل شيء، دعمت الحكومات العمالية الضمان الصحي للهستدروت، ولكن ايضاً دعمت أنشطتها الاقتصادية، وإنشاء مشاريعها الزراعية ولاحقاً الصناعية والصناعات العسكرية، التي كانت ذات دور مركزي في مشروع بناء-الدولة. (شاليف ١٩٩٢).

إن الأشكال التي اتخذها هذا الدعم متعددة: فالبعض منها كان مباشرة على نفقة الوزارات، والأكثر أهمية كان تطويق الخطر الذي تشكله عملية التقاعد لدى الهستدروت وصناديق التوفير (كوبات جِيمِلْ) وذلك بضمان دخلٍ ثابتٍ لهم من خلال بيع الأسهم الحكومية غير القابلة للمتاجرة. إن تركيب مشاريع الهستدروت -وهي مشاريع تعتبر اسمياً مملوكة من قبل عامليها المأجورين- يُسهِّل بدوره التركيز على المواطنة الاجتماعية من خلال إعطاء أولويات للوظائف على الأرباح. مثلاً، فإن الدعم المقدم إلى فروع شركة كور- وهي اكبر مجمع اقتصادي هستدروتي - تخلق تبادلية في ضمان كل واحدة لديون الأخرى، ، كما أن بيوت المقاصة الداخلية لها تدعم الخسائر التي تحصل من أحداها وتتأكد بأن تظل الأجور تقريباً متساوية بين العمال في مختلف الصناعات والمشاريع (غروس ١٩٩٤، ص ١).

إضافة إلى هذا كله، فإن العمال المأجورين أو العاملين على أساس الساعة في كل شركة ينتخبون ممثلين للجان العمالية. ويشكل هؤلاء المنتجون لجنة مركزية تمثل كافة عمال كور ، التي على الرغم من أنها لا تملك صلاحيات إدارية، فإنها تلعب دوراً مهماً في التفاوض على مصالح العمال.

لعل أكثر استعراض للقوة أبدته الهستدروت كان في الأول من أيار ١٩٨٠، حينما لبَّت الجماهير دعوتها ضد اللبرالية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الليكودية المنتخبة حديثاً وشاركت في أضخم مظاهرة في تاريخ إسرائيل. ولكن في العام ١٩٨٥، تبنت حكومة الوحدة الوطنية برنامج استقرار اقتصادي طويل الأمد كي توقف معدل التضخم الذي تجاوز الثلاث خانات (اي أصبح بالمئات) الناجم عن السياسة اللبرالية لحكومة الليكود التي انحرفت كثيراً . وهنا، ليست المشاريع الممولة حكومياً وحدها التي غرقت، ولكن أيضاً مشاريع وخدمات الهستدروت حيث غرقت جميعاً في المديونية. إلا أن التركيز في التفكير أحادي الجانب على اتفاقات التشغيل ، والإنحصار في امتيازات الإدارات، أدى عموماً إلى تقلص مفهوم المواطنة الاجتماعية في إسرائيل بشكل هائل. لقد انكمشت في العقدين الأخيرين جميع حقوق المواطنة الاجتماعية في

إن الهستدروت اليوم هي مجرد ظل لسالفتها، هذا رغم وجود بعض الاتحادات القوية التي ما تزال تتمتع بتأثيرها ، كما ظهرت منظمات جديدة لمساعدة العمال، ويقوم حزب العمل بشكل دوري ، على سبيل المثال، قبل انتخابات ٢٠٠٦، بالدفاع عن فكرة إنفاق موارد أكبر على السكان ذوي الدخل المحدود. ولعل الأكثر أهمية، هو أن إسرائيل قد شهدت زيادة سريعة في توزيع المداخيل الخام من جهة وفي نسبة السكان الذين هم رسمياً دون خط الفقر من جهة ثانية.

إسرائيل، ليس في الهستدروت وحسب، بل كذلك في التشغيل في دولة إسرائيل، والرفاه، والصحة، ونظم التعليم، كلها.

لقد طرأ تحول خلال محاولة توسيع الإدارة العريضة. القاعدة ، وإن لم تكن شمولية، لهذه الحقوق التي كانت سارية المفعول حتى منتصف الثمانينيات، وهو تحول باتجاه استهداف انتقائي للخدمات الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأضعف، في حين تم تشجيع أولئك الذين بوسعهم تحمل تكلفة هذه الخدمات ألا يطالبوا بها (أي بالخدمات التي توفرها الدولة). وبحلول العام، أي بعد أربع عشرة سنة على هذه المظاهرة التاريخية، باعت قيادة الهستدروت، معظم مؤسساتها الاقتصادية، بما فيها شركة كور، ووجدت نفسها محط أنظار الانتقاد العام. وعلى الرغم من الموقف المتعاطف لحكومة العمل التي وقعت اتفاقات أجور جماعية سخية في القطاع العام عشية الانتخابات، فإن حزب العمل فقد سيطرته على الهستدروت للمرة الأولى منذ ٧٥ سنة على إنشائها. إن تحالفاً عريضاً – "من اليسار الجديد" – – قاده إصلاحيو حزب العمل، الذين انشقوا عن الحزب شهراً واحداً فقط قبل الانتخابات، قد كسب ٤٦ بالمائة من الأصوات، في حين أن القيادة القديمة لم تحصل إلا على ٣٠ بالمائة من ثقة الناخبين. (غرينبرغ وشافير ٢٠٠٠ ص ص ١٠٣).

إن الهستدروت اليوم هي مجرد ظل لسالفتها، هذا رغم وجود بعض الاتحادات القوية التي ما تزال تتمتع بتأثيرها ، كما ظهرت منظمات جديدة لمساعدة العمال، ويقوم حزب العمل بشكل دوري ، على سبيل المثال، قبل انتخابات ٢٠٠٦، بالدفاع عن فكرة إنفاق موارد أكبر على السكان ذوي الدخل المحدود. ولعل الأكثر أهمية، هو أن إسرائيل قد شهدت زيادة سريعة في توزيع المداخيل الخام من جهة وفي نسبة السكان الذين هم رسمياً دون خط الفقر من جهة ثانية.

يبدو أن هناك ثلاثة أسباب لهذا الميل: الأول، هو فقدان الهستدروت السيطرة على مواردها وما صاحب ذلك من ظهور لجماعة المصالح شديدة الثقة بالنفس، يعني أن الحدود الواسعة والممتدة لإنجازات المساومة الوطنية لجميع العمال قد تلاشت، وأن القوة التنظيمية للعمال غير المهرة وشبه المهرة قد انحدرت، كما اتضح ذلك في العدد المتزايد من فشل العقود الجماعية التي كانت هي الحامي تقليدياً للعمال ذوي الأوضاع الهشة. واستبدال هذه الاتفاقات بتشغيل غير منظم عبر شركات قوة العمل ووكالات التشغيل، بدون ضمانات طويلة المدى وتقليص الخدمات والمنافع الاجتماعية، كل هذه زادت من تدهور أوضاع الفئات ذات الأجور المنخفضة وفي الوقت نفسه فإن دخل فئات الدخل الأعلى، التي يوقع أعضاؤها عقوداً فردية أو يشغلون أنفسهم، قد تزايد. (زوسمان ١٩٩٦)، وثانياً، التغيرات في بنية الاقتصاد، بسبب تنامي وزن صناعات التكنولوجيا المتقدمة وتطوير عمليات الإنتاج في الصناعات التقليدية، وزيادة الطلب والدفع على العمالة المؤهلة والماهرة. قاد الاستثمار التفاضلي في الصناعة، إلى نمو أعلى في صناعات التكنولوجيا المتقدمة وكذلك في خدمات المال والأعمال وإلى نمو أدنى في الصناعات التقليدية، مثل تعبئة الغذاء ، والألبسة، والزراعة، والطباعة، كل هذا تؤثر بشكل معاكس على القطاع الأخير. وأخيراً، تحرير الاقتصاد، بما في ذلك خصخصة المشاريع المملوكة من قبل الحكومة، وبيع المشاريع المملوكة للهستدروت، وتقليص الميزانية كتناسب مع الإنتاج القومي الذي أبقى على مجمل الضرائب متدنية، وعلى العموم، اختيار حزب العمل وحزب الليكود على السواء، الايديولوجيا التي يتطلبها اقتصاد السوق الحّر، كي تجد إسرائيل موضعاً مناسباً لها في المنافسة في العالم العصري للعولمة، متضمنة تقليصاً في الالتزام بمفهوم المواطنة الاجتماعية.

٢- عدم تساوي الدخل

تُحدد اللامساواة في المجتمعات المعاصرة بمعيار واسع يقوم على أساس بنى التشغيل والفرص، أي، التي يوفرها السوق، ولكنها تُعدل عبر السمات التقدمية التصاعدية لضريبة الدخل وتحويل المدفوعات

فقراء في إسرائيل.

التي تؤثر على الدخل المتحصل. إن مقارنة الدخل الإجمالي المتحصل، وعدم المساواة في الأجور بشكل عام، وكذلك نسبة الأسر التي تعيش بمداخيل تحت خط الفقر، هي ، بناء على ذلك، مؤشرات مهمة على المراتبية الاجتماعية والمساواة. ان المعيار الأكثر استخداماً في توزيع الدخل هو مؤشر جيمي الذي يبين درجة التباعد عن المساواة المطلقة في توزيع الدخل، والتي تبدأ من الصفر، حينما يكون الدخل موزعاً بشكل متساوٍ إلى ١، حينما يكون كل الدخل متركزاً في ايدي فرد أو اسرة واحدة.

فخلال فترة الانتداب البريطاني، كانت عدم المساواة الإسرائيلية متدنية نسبياً. لقد تضاعف عدد سكان إسرائيل إلى ثلاثة أضعاف خلال عقدين بعد اقامتها بناء على الهجرات الواسعة المتسببة عن هجرات الناجين من الهلوكوست من يهود أوروبا ويهود البلدان العربية. وعليه، كانت السنوات الأولى مصحوبة بمعايير تقشفية وتقنين الغذاء، واستيعاب قادمين جدد في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية وهي التي خُلقت كجزء من سياسة جديدة لإحلال الواردات التي ساهمت في نمو عدم المساواة. كما أن زيادة أوسع في عدم المساواة قد لوحظت بعد تبني إسرائيل خطة الاستقرار العام ١٩٨٥، التي بدأت بتحرير الأسواق المالية، كما أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية قد خدمت كأساس لتوسيع صناعات التكنولوجيا المتقدمة الناجحة ذات التوجه– التصديري، مثل تكنولوجيا المعلومات، والطب والإلكترونيات.

لقد ارتفعت حصة الفرد من الإنتاج القومي الإجمالي في إسرائيل من ٥،٦١٢ دولاراً العام ١٩٨٠ إلى ١٨،٣٦٣ العام ٢٠٠٠، على الرغم من أنه هبط في أعقاب التردي الاقتصادي العالمي من جهة وآثار الانتفاضة الفلسطينية الثانية من جهة ثانية.

يأتي متوسط دخل الفرد في إسرائيل اليوم تالياً لمعدله في بلدان أوروبا الغربية، ولكنه يظل ضمن الدول الغنية في العالم. فالتصنيع المعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، في سياق الميول العولمية للاقتصاد العالمي، هي على أية حال، قادت إلى نمو لا متساوٍ في قطاعات الاقتصاد وزادت من اللامساواة. إن عدم المساواة في الدخل الإجمالي كما قيس بمعامل جيني قد نمى ما بين ١٩٦٩ و ١٩٩٧ بنسبة ٤٠ بالمئة، واستمر في الارتفاع بلا توقف. ارتفع معامل جيني لقياس توزيع الدخل الإجمالي من ٠،٢٩٣ العام ١٩٥٤، إلى ٠،٣٦٩ العام ١٩٦٤، وبعدها صعد إلى ٠،٤٧٤ العام ١٩٨٩ (شافير وبيليد ٢٠٠٢: ٢٨٠ لوحة ١١,١)، إلى ٠،٥١٦٧ العام ١٩٩٩، و ٠، ٥٢٦٢ العام ٢٠٠٣، في عامي ٢٠٠٤/ ٥ وقف عند ٠،٥٢٢٥. ((NII ٢٠٠٥، Chapter ١٧ Two، Table)). يقيس معامل جيني توزيع الدخل المتحصل، وعليه كانت، مستويات الدخل بعد أن أخذت تأثيرات الضريبة المباشرة وتحويل المدفوعات بالاعتبار، كانت ٠،٣٢٥ العام ١٩٨٩، فارتفعت إلى ٠،٣٥٧ العام ١٩٩٩ (شافير وبيليد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٠، لوحة ١١,١) وصعد بشكل أكثر اعتدالاً إلى ٠،٣٥٩٣ في العام ١٩٩٩ في العام ٢٠٠٣، ووقف عند ٠،٣٨٧٣ عامي ٢٠٠٤/ ٥، (الفصل الثاني، ص ١٧). وفي الوقت نفسه، وحتى نهاية تسعينيات القرن العشرين فإن دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل كانت مؤثرة بشكل ملموس في الحد من تأثير تزايد اللامساواة في نمو الدخل الإجمالي على جماعات الدخل المتدني.

كان التأثير العلاجي لضريبة الدخل التصاعدية قد هبط بالتصاحب

يميل الاقتصاديون إلى الإشارة إلى أن تزايد النمو الاقتصادي متلازم مع توزيع أعرض في المكتسبات ومستويات أعلى من اللامساواة. ففي حين أن مداخيل الشرائح العليا من توزيع الدخل ترتفع مع فرص إضافية، فإن مداخيل الأدنى تبقى كما هي حيث أن وظائف معظم العاملين تصل على أجور منخفضة. إن فحص وضعية البلدان السبع المتطورة صناعياً على ضوء النمو الأسرع – في الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة – تبين أنها أقل مساواة من البلدان ذات النمو الأقل، مثلا فرنسا، واليابان، وألمانيا وإيطاليا.

مع إصلاح ضريبة الدخل العام ١٩٧٨ التي قللت نسبة فئة قمة الضريبة الحدية العليا من ٦٠ إلى ٤٨ بالمائة. لقد لعبت تغيرات ١٩٩٠ بشكل جزئي دوراً معاكساً لآثار الإصلاح عبر تقليل فئة الضريبة الحدية للفئات الدنيا من دافعي ضريبة الدخل من ٢٠ إلى ١٥ بالمئة (NII 1996، pp. 192–3). وعلى الرغم من هذه التذبذبات، فإن الهدف النهائي لإصلاح ضريبة الدخل بقي هو تقليص عبء كاسبي المداخيل الأعلى (NII ١٩٩٥، p. ٥٠). وفي الحقيقة، فإن اثر ضريبة الدخل التصاعدية كان قد مُسح باثر رجعي أو تنازلي للضرائب غير المباشرة، وأن توفير الخدمات الاجتماعية عبر تحويل المدفوعات هو الذي قام بتقليص اللامساواة الإسرائيلية بشكل معتبر، مثلاً بين ١٩٨٩ و١٩٩٧ بحوالي ٢٠ بالمائة. (Lerner and Ben–Shahar، ١٩٧٥، p. ١٤٧)

يمكن توضيح طبيعة تأثير تحويل المدفوعات على الدخل المتحصل باختبار دخل الخمس الأدنى من ذوي الدخل في إسرائيل. في العام ١٩٥٤ كانوا يحصلون أو يكسبون ٧٪ من الدخل الإجمالي، وهي نسبة تراجعت إلى ١٪ العام ١٩٩٧. وبقي دخل الخمس الأدنى ً على حاله تقريبا حتى العام ١٩٩٧، يراوح حول ٧٪ . ولإبقاء حصة الخمس الأدنى على مستواها التاريخي، فإنه على أية حال، يتطلب نفقات رفاه أوسع طالما أن فجوة الدخل الإجمالي استمرت في الارتفاع. وأخيراً، فإنه في مستهل فترة النمو السالب في العام ٢٠٠٢، فإن وزارة المالية في فترة نتنياهو قد أمعنت في بذل جهد لتقليص مدفوعات الرفاه كما قللت الحجم النسبي لكل من عجز الحكومة وقطاع الحكومة نفسه. وبالنتيجة، فإن حصة الخمس الأدنى قد تقلصت إلى ٦,٠ من الدخل القومي الإجمالي، وزادت لتصل إلى 5.5% في 5/2004 (NII 2005، Chapter 2، Table 16)

تبين مقارنة عالمية كم أمعنت إسرائيل في سيرها باتجاه نمو اللامساواة. فقد أعلنت إدارة دخل الدولة في مضمون الأول ١٩٩٤ أنه على الرغم من الطابع التصاعدي لضريبة الدخل "فإن توزيع الدخل في إسرائيل (قبل وبعد الضريبة) يتسم بعدم مساواة أعظم مما هو في البلدان الأوروبية وأكثر مما هو في الولايات المتحدة" (إدارة دخل الدولة ١٩٩٤، p. iii). إن مقارنة بين اتجاهات توزيع الدخل المتحصل في إسرائيل مع البلدان الصناعية الغربية، باستخدام معايير دارجة لمعطيات مجموعة من قبل (دراسات لوكسمبورغ للدخل)، تبين بأن تأثير تحويل المدفوعات لا يعطي منزلة أو مقامات محبذة.

قامت المقارنة العالمية لمعامل جيني في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين على تقسيم البلدان إلى ثلاث فئات: ففي ثمانينيات القرن العشرين ميز معامل جيني الدخل المتحصل بين البلدان إلى (١) لا مساواة عالية– – ونموذجها الولايات المتحدة وإسرائيل واستراليا (٢)لا مساواة متوسطة، بريطانيا، فرنسا، المانيا، كندا، وهولندا و (٣)لا مساواة متدنية، بلجيكا، النرويج والسويد (عواد وإسرائيلي ١٩٩٦، جزء ٢٢٩، لوحة ٧). إن تلخيصاً لهذه الاتجاهات التاريخية قد ورد في تقرير بنك هبوعليم: "في ستينيات القرن الماضي كانت مرتبة إسرائيل في توزيع الدخل من بين الأكثر مساواة في العالم الغربي. وفي منتصف تسعينات القرن نفسه، كانت هناك بعض البلدان الغربية فقط التي تزيد فيها اللامساواة عن إسرائيل" (بنك هبوعليم ١٩٩٦، ص. ١٦). ويمكن لهذه الاتجاهات أن تكون أكثر وضوحاً إذا ما جرى ضم العمال الأجانب والفلسطينيين إلى الحسابات.

يميل الاقتصاديون إلى الإشارة إلى أن تزايد النمو الاقتصادي متلازم مع توزيع أعرض في المكتسبات ومستويات أعلى من اللامساواة. ففي حين أن مداخيل الشرائح العليا من توزيع الدخل ترتفع مع فرص إضافية، فإن مداخيل الأدنى تبقى كما هي حيث أن وظائف معظم العاملين تصل على أجور منخفضة. إن فحص وضعية البلدان السبع المتطورة صناعياً على ضوء النمو الأسرع – في الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة – تبين أنها أقل مساواة من البلدان ذات النمو الأقل، مثلا فرنسا، واليابان، وألمانيا وإيطاليا. إن توزيع الأجور ومستوى اللامساواة في إسرائيل قريب من ذلك الذي في كندا

والولايات المتحدة وليس من ذلك الذي لدى البلدان الأبطأ نمواً. ورغم ذلك، فإن الملتزمين باللبرالية الاقتصادية المنفلتة العنان يجادلون بأن "توزيعاً أكثر تبعثراً للمكاسب ليس بالضرورة أن يكون مدعاة للقلق. فهو أمر مقبول – وحتى مرغوب – طالما أن هناك حراكاً ما بين شرائح الدخل. فالناس الذين يبدأون بأجور متدنية يحتاجون لأن تُوفر لهم طرق ووسائل للتقدم باتجاه الحصول على وظائف توفر دخلاً أعلى" (أنظر على سبيل المثال فورشتجوت – روث). ففي إسرائيل على أية حال، تنمو نسبة الفقراء أكثر من عام إلى آخر.

ج. تحسن الفقر والضرائب

هناك مؤشر آخر على تزايد عدم المساواة في الدخل في إسرائيل وهو تزايد عدد الأسر التي هوت لما دون خط الفقر. لقد وضعت مؤسسة التأمين الوطني (وهو القسم الموازي لإدارة التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة) خط الفقر عند منتصف الدخل المتوسط المتحصل (مثلاً، إن مستوى الدخل قد قسم السكان إلى فريقين متساويين). فيمكن اعتبار أسرة بأنها فقيرة، إذا ما كان مجموع دخلها من العمل و/أو تحويل المدفوعات من مؤسسة التأمين الوطني، (مطروحاً منه ضرائب الصحة والدخل)، قد استقر عند نقطة اقل من نصف متوسط الدخل المتحصل في الاقتصاد. إن هذا الشكل من القياس، بعكس الخط الثابت المرتكز على سعر سلة السلع المستخدم، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، هو نسبي، يعدل أو يصحح خط الفقر إلى الأعلى كلما ارتفع مستوى دخل السكان. إن الأسلوب الأميركي، بمراقبة التضخم، يجعل من المؤكد أن الشرط المطلق للفقر لا يزداد سوءاً، فإن الأسلوب الإسرائيلي يقتفي أثر الاقتصاد ويسمح للفقير بالمشاركة في ازدهاره. وفي نفس الوقت، فإن خط الفقر الإسرائيلي يتعدل بناء على حجم الأسرة، طالما أنه يُحسب طبقاً لعدد "البالغين المتكافئين"، (أو الأفراد المعتبرين كوحدة مقايسة/معايرة)، وهكذا، يأخذ بالاعتبار المدخرات النسبية لحجم الأسرة.

لقد بين مسح طولي (أي على أساس الطول) ارتفاعاً عالياً لنسبة الأسر التي هي تحت خط الفقر. ففي العام ١٩٨١، كانت هناك نسبة ٢٨,١٪ من السكان تحت خط الفقر كما قيس على أساس الدخل الإجمالي، وبحلول العام ١٩٩٠ وصلت هذه النسبة إلى ٣٤٪ وبقيت على نفس المستوى طوال النصف الأول من العام ٢٠٠٠. إن تأثير ضرائب الدخل التصاعدية وبرامج تحويل مدفوعات صيانة الدخل، التي تُدفع مباشرة إلى المستلمين ولا تُخصم من ضرائبهم – – والبنود الأساسية فيها هي علاوات الأولاد وتقاعد كبار السن، ولكنها تتضمن كذلك علاوات الولادة والعجز – قد لعبت دوراً حيوياً في تخفيض مدى الفقر في إسرائيل. وفي العام ١٩٨٠ قلل جهدهم المشترك (ولو أن تحويل المدفوعات كان أكثر تأثيراً من جباية الضرائب) حصة الفقر إلى ١٥،٧٪ ، وفي العام ١٩٨٢ إلى ١٠،٨٪ وفي العام ١٩٩٠ إلى ١٤،٣ ٪ وفي نهاية تسعينيات القرن العشرين إلى ١٦٪ فقط. لقد تواصل نمو هذه الشريحة من السكان في العقد الأول من الألفية الثالثة ليصل إلى ١٩,٣ ٪ في العام ٢٠٠٣. وإلى ٢٠،٣٪ العام ٢٠٠٤، و في عامي ٢٠٠٤/٥ إلى ٢٠،٥٪ . (NII 1997، Table 23 p. 79؛ NII 2005، Chapter Two، Table 5)). تشير هذه المعدلات إلى قدر كبير من التذبذبات بناء على سياسات دورية ضد–الفقر تم سنّها من قبل الحكومات الإسرائيلية، ولكن هذا كله لا يمكن أن يخفي حقيقة انه اليوم توجد واحدة من بين كل خمس اسر تعيش تحت خط الفقر الرسمي.

وبتقسيم للسكان الذين أوضاعهم تحت خط الفقر إلى جماعات وفئات أصغر ، وجدنا أنه (أي ما دون خط الفقر) في العام ١٩٩٥ اشتمل على ٥٩ بالمائة من العاطلين عن العمل، و ٤٠ بالمائة من الأسر ذات الأربعة أطفال فما فوق، و ٣١ بالمائة من المواطنين الفلسطينيين، و ٢٣,٥ من كبار السن، وفقط ٧،٨ بالمائة من كسبة الأجور ((NII 1996:161).)

إن مقارنة دولية لمعدلات الفقر، مرتكزة على معطيات معهد دراسات لوكسمبورغ، وتتم مقايستها /معايرتها على أساس التعريف الإسرائيلي للفقر، تشير إلى أن إسرائيل كانت من بين البلدان ذات الفقر الأعلى في الدول الصناعية الغربية في فترتي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وهذا بالرغم من أن المعدل هبط نوعاً ما في الفترة الأخيرة.

يتناغم مدى الفقر النسبي في إسرائيل مع اللامساواة في توزيع الدخل. ففي ثمانينات القرن العشرين ومع معدل فقر وصل إلى ١٦،٢ بالمائة، وضعت إسرائيل نفسها ضمن مجموعة من ذوات النسبة الأعلى للفقر، أي مباشرة وراء الولايات المتحدة ذات أل ١٩،٨ بالمائة. إن النسبة الأدنى للفقر كانت ٣،٧ و ٣،٨ بالمائة في كل من السويد والنرويج. وفي تسعينيات القرن العشرين، فإن الفجوات بين البلدان التي شملها المسح متقاربة إلى حد ما، إلى جانب ارتفاع في البلدان الاسكندينافية، وفرنسا، وبريطانيا، وهبوط في إسرائيل وكندا، ومن ناحية عملية دون تغير

في الولايات المتحدة. وبالنتيجة، فقد هبطت إسرائيل إلى المركز الرابع (عواد و إسرائيلي، ١٩٩٦، ص ٢١٨، لوحة ٢).

د. خلاصة

إن زيادة معدل دخل الفرد والنمو المتزايد لتأثير الخطاب والممارسة الاقتصادية اللبرالية في إسرائيل قد أتى على حساب إضعاف الحقوق الاجتماعية للمواطنة. ففي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أدى تحويل المدفوعات بشكل منتظم إلى تراجع في اللامساواة بنحو ٢٠ بالمائة وتقليص الفقر، وإن على نحو عارض، ب ٦٠ بالمائة. إن مقادير الموارد المخصصة لتضييق الفجوة، لا بد أن تتواصل زيادتها على أية حال، للحفاظ على الفجوة من الاتساع. مثلا، حصة النفقات الاجتماعية " (التأمين الوطني، التعليم، الصحة إلخ) من الإنتاج القومي الإجمالي ارتفعت من ١٥ بالمائة من الإنتاج القومي الإجمالي العام ١٩٨٥ إلى ٢٠ بالمائة العام ١٩٩٩ (ستارسلر، هآرتس ١١ تموز ١٩٩٩) وحيث أن الإنتاج القومي الإجمالي ارتفع بمعدل ٢,١ بالمائة خلال السنوات العشرين هذه، فإن قيمة تحويل المدفوعات قد نمت بمعدل ٣,٦ بالمائة (بركائي، ملحق هآرتس، ١٩ ايلول، ٢٠٠٠). وكما لاحظنا، فإنه بحلول العام ٢٠٠٢، لم تعد الحكومة الإسرائيلية ميالة لتخصيص حصة متزايدة (على الأساسين النسبي والمطلق) من مواردها للحفاظ على مستوى عدم المساواة المتنامية متدنياً، ناهيك عن أنها تحاول حتى إحداث ثغرةٍ فيها.

المراجع

Awad, Yasser & Israeli, Nirit 1996, "Poverty and Inequality of Income Distribution: an International Comparison," in Annual Survey 1995/96, Jerusalem: National Insurance Institute, Research and Planning Administration, pp. 209-38 (Hebrew).

Bank Hapoalim, 1996, "Poverty and Inequality of Income Distribution in Israel," Economic Survey, 82 (Hebrew).

Furchtgott-Roth, Diana, "A Moral 'Road Map' for Israel's Economy," Jerusalem Post, February 26, 2006; available at http://emp.hudson.org/index.cfm?fuseaction=publication_details&id=3892

Grinberg, Lev Luis & Gershon Shafir, "Economic Liberalization and the Breakup of the Histadrut's Domain," in Gershon Shafir & Yoav Peled eds., The New Israel: Peacemaking and Liberalization, Boulder, Westview, 12000, pp. 103-127.

Gross, Joseph 1994, Koor Industries Inc.: The Reorganization Process and the Capital Market, Tel Aviv University, School of Management (Hebrew).

Lerner, Abba P. and Ben-Shahar, Haim 1975. The Economics of Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambridge, MA: Ballinger.

Marshall T.H., Class, Citizenship and Social Development, Westport, Greenwood, 1973.

National Insurance Institute (NII), Annual Surveys 1995, 1996, 1997, 2005, Jerusalem, (Hebrew with English summary).

Shafir, Gershon & Yoav Peled, Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, Cambridge, Cambridge University Press, 2002.

Shalev, Michael 1992, Labour and the Political Economy in Israel, Oxford University Press.

State Revenue Administration 1995, Annual Report, Jerusalem (Hebrew).

Sussman, Zvi 1996, "More Budget, More Poor People," Haaretz, February 2.

قريباً في الأسواق

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies